العلاقات السياسية الفرنسية ـ الألمانية ١٩٨١ـ١٩٨٩

Franco-German
Political Relations 1981-1989

ا. م. د. أشواق سالم إبراهيم الدوري
جامعة سامراء - كلية التربية - قسم التاريخ

A.M .Dr. Ashwaq Salim Ibrahim Al-Dour
University of Samarra/College of Education
Department of History

الملخص

شهدت العلاقات الفرنسية - الالمانية تحولين رئيسيين في أوائل ثمانينيات القرن العشرين، فقد مثّل انتخاب الاشتراكي فرانسوا ميتران في عام ١٩٨١ فصلاً جديداً في تاريخ الجمهورية الفرنسية الخامسة، منهياً بذلك هيمنة اليمين المتواصلة منذ عودة الجنرال شارل ديغول إلى السلطة في عام ١٩٥٨ ، وعمل ميتران لمدة وجيزة إلى جانب المستشار الألماني هلموت شميدت، ثم واصل عمله مع خلفه آنذاك في منصب المستشار، هلموت كول ، اعتباراً من تشرين الأول ١٩٨٢، وسعى سياسي البلدين دوراً حاسماً في السعي نحو التكامل الأوربي ، ومع ذلك، خلال أول عامين له في منصبه، حاول الرئيس ميتران موازنة الروابط الوثيقة لفرنسا مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، والتي وجدها حصرية للغاية، من خلال علاقات أكثر ودية مع بريطانيا ، لكن تلك العلاقة الوثيقة لم تستمر طويلاً ، وقد أعطى ذلك زخمًا جديدًا للتعاون الفرنسي- الألماني، ولكن على أساس المصالح قصيرة الأجل أكثر من أي مشروع طويل الأجل لأوربا، ولا سيما

وأن الطرفين اختلفا حول بعض القضايا الرئيسية ، وكانت سياسة الحكومة الاشتراكية تجاه أوربا مختلفة جذريًا عن سياسة الرئيس فاليري جيسكار ديستان ، وشهدت العلاقات بين البلدين تقلبات كثيرة طوال عقد الثمانينات ، فمن فتور إلى تعاون امني ثم توطيد العلاقات بشكل كبير في نهاية الثمانيات مع وصول جاك شيراك إلى منصب رئيس الوزراء في منتصف الثمانينات, الأمر الذي أدى إلى تحول واضح في طبيعة العلاقات والتي وصلت إلى قمتها في نهاية عام ١٩٨٩ عندما انهار جدار برلين والذي أدى في نهاية المطاف الى توحيد المانيا .

الكلمات المفتاحية (فرنسا – المانيا – العلاقات السياسية – السياسة الخارجية)

Abstract

Franco-German relations witnessed two major transformations in the early 1980s. The election of Socialist François Mitterrand in 1981 marked a new chapter in the history of the Fifth Republic, ending the uninterrupted dominance of the right since General de Gaulle's return to power in 1958. Mitterrand worked briefly alongside German Chancellor Helmut Schmidt, and then continued with his successor, Helmut Kohl, from October 1982. The politicians of both countries sought a decisive role in the pursuit of European integration. However, during his first two years in office, President Mitterrand attempted to balance France's close ties with the Federal Republic of Germany, which he found too exclusive, with more friendly relations with Britain. This close relationship did not last long, however. This gave new impetus to Franco-German cooperation, but based more on short-term interests than any long-term project for Europe, especially since the two parties differed on some key issues. The Socialist government's policy towards Europe was radically different from that of President d'Estaing, and relations between the two countries witnessed many fluctuations throughout the decade. The eighties, from lukewarmness to security cooperation, then the relations were greatly strengthened in the late eighties with the arrival of Jacques Chirac to the position of Prime Minister in the mid-eighties, which led to a clear shift in the nature of relations, which reached their peak at the end of 1989 when the Berlin Wall fell, which ultimately led to the unification of Germany.

Keywords (France - Germany - political relations - foreign policy)

المقدمـــة

عُد موضوع العلاقات الفرنسية – الألمانية من المواضيع الحيوية والمهمة ، فلا يمكن لأي باحث يرغب بالتعرف على تاريخ العلاقات الدولية الأوربية بدون أن يطلع على تاريخ العلاقات بين البلدين ، لان كلا البلدين شكلا قطبان رئيسان للدول الأوربية ، ومعظم الأزمات الدولية التي حدثت سواء داخل أوربا إلا وكان لهاتين

الدولتين أثر فيها، أو كانا سببا لتلك الأزمات لاختلاف مصالحهما السياسية والاقتصادية، وفي ضوء ذلك، تطرق هذا البحث ولو بشكل موجز عن مسار العلاقات الفرنسية- الألمانية للمدة ١٩٨١ – ١٩٨٩ من الناحية السياسية ، فقد مثل التاريخ الأول وصول فرانسوا ميتران إلى سدة الرئاسة في فرنسا ، واثر ذلك على طبيعة العلاقات بين الدولتين، بينما مثل التاريخ الثاني انهيار جدار برلين والذي شكل خطوة أخيرة نحو توحيد المانيا ، وتم تقسيم الدراسة إلى أولاً : العلاقات السياسية بين البلدين حتى عام ١٩٨٠ ، فيما تناول ثانياً : التهديد السوفييتي واثره في تطور العلاقات الفرنسية – الألمانية ١٩٨١ – ١٩٨٤ ، وسلط ثالثاً الضوء على : التعاون السياسي والأمني واثره في توطيد العلاقات الثنائية ١٩٨٥ – ١٩٨٨، ورابعاً : موقف فرنسا من انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩ .

أولاً : العلاقات السياسية بين البلدين حتى عام ١٩٨٠.

ارتكز توازن العلاقات الفرنسية-الألمانية، من أوائل سبعينات القرن الماضي وحتى بداية الثمانينيات ، على توازن دقيق بين الهيبة السياسية والقوة الاقتصادية ، وتمتعت فرنسا بالهيبة السياسية والدبلوماسية لكونها منتصرة في الحرب العالمية الثانية(١٩٣٩-١٩٤٥)، مع حقوق احتلال برلين ومقعد دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في المقابل لم يكن لدى ألمانيا الغربية أي من مظاهر وضع القوة العظمى، ومع ذلك، فإن تعزيز قوة ألمانيا الغربية على الصعيد الاقتصادي والدبلوماسي خلال السبعينيات من القرن الماضي عزز مكانتها وأدخل ضغوطًا جديدة داخل العلاقة ، فقد زادت القوة الاقتصادية لألمانيا تدريجيًا من ثقتها بنفسها وتقديرها ، وبحلول عام ١٩٧٤، أصبحت ألمانيا القوة الاقتصادية بلا منازع للاقتصاد الأوربي[1].

أدى وصول هلموت شميدت « Helmut Schmidt»(١٩١٨-٢٠١٥) إلى منصب المستشار الألماني في عام ١٩٧٤ إلى تدشين علاقات أقل توتراً إلى حد ما بين فرنسا وألمانيا, تزامنت مدة المستشار شميدت الطويلة تقريبًا مع رئاسة فاليري جيسكار ديستان « Valéry Gis-card d'Estaing»(١٩٧٤-١٩٨١)، الرئيس المحافظ الذي حل محل الرئيس جورج بومبيدو "Georges Pompidou" (١٩١١-١٩٧٤) في العام نفسه ، عزز إنشاء المجلس الأوربي في عام ١٩٧٤ للمفاوضات بين الحكومات باعتبارها الديناميكية الرئيسية لصنع القرار في السوق الأوربية المشتركة «EEC» ، وقد اعتقد الرئيس الفرنسي جيسكار ديستان اعتقادًا راسخًا أن وظائف القيادة السياسية لابد أن يمارسها رؤساء الحكومات، ومن الجانب الألماني، كان لأسلوب المستشار شميدت الصارم في الإدارة الاقتصادية المحلية تأثير على مؤسسات المفوضية الأوربية، وعلى

تحسين العلاقات الفرنسية -الألمانية , واتخذ خطوات حاسمة نحو مزيد من التكامل الأوربي[٢].

كانت أول زيارة خارجية للمستشار شميدت، بعد انتخابه مستشارًا بمدة وجيزة، إلى باريس, كانت تلك البادرة رمزًا واضحًا للتعاون الفرنسي الألماني، إذ كانت أول لقاء يجمع بين الرئيس جيسكار والمستشار شميدت برئيس حكومة دولة أخرى منذ توليهما المنصب, ركزت محادثاتهما على السوق الأوربية المشتركة , واتفق السياسيان على الحفاظ على الوجود الكامل للسوق, ووقف عملية إضعافها , و أن يكون الهدف الأساسي هو استعادة الاستقرار الداخلي للاقتصادات الوطنية, وأخيرًا، اتفق الطرفان على ضرورة أن تُظهر المفوضية الأوربية استقلالية أكبر وأن تتبنى موقفًا موحدًا بشأن القضايا النقدية والاقتصادية والسياسية العالمية الرئيسية, سعى الرئيس الفرنسي، من خلال سياسته الأوربية، إلى تقليص الفجوة الاقتصادية بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا [٣].

تعززت العلاقات الفرنسية- الألمانية الثنائية من خلال التعاون الوثيق بين الرئيس جيسكار ديستان والمستشار شميدت ، إذ حدثت مبادرات فرنسية ألمانية مهمة في مجالات السياسة النقدية , إنشاء النظام النقدي الأوربي في عام ١٩٧٨ والتكامل السياسي ، حدث تعاون بين الرئيس جيسكار ديستان لإنشاء المجلس الأوربي، كقمة سنوية لرؤساء الحكومات، مع قبول الرئيس الفرنسي لمطالب المستشار الألماني شميدت بإجراء انتخابات مباشرة للبرلمان الأوربي[٤].

التقى الرئيس الفرنسي والمستشار الألماني عشر مرات على أساس ثنائي، إلى جانبه عُقدت اجتماعات عديدة في مؤتمرات دولية، مثل المجلس الأوربي، والمنتدى الاقتصادي العالمي، وحفل اختتام مؤتمر الأمن والتعاون في أوربا في هلسنكي، والقمة الرباعية عام ١٩٧٩ في جزيرة غوادلوب الكاريبية, إذ ساهمت المحادثات الهاتفية شبه الأسبوعية - التي أُجريت، في تعزيز التشاور في السياسة الخارجية الألمانية والفرنسية[٥].

انعكست العلاقات الفرنسية-الألمانية الإيجابية على الرأي العام الفرنسي, ففي آذار ١٩٨٠، اعتبر ٦٨٪ من الفرنسيين المشاركين في استطلاع الرأي أن العلاقات الوثيقة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية جيدة، بينما وصفها ١٣٪ بأنها سيئة , بينما قد يختلف تقييم التناغم الفرنسي الألماني فيما يتعلق بعملية التكامل الأوربي، إلا أن التعاون الوثيق في عهد الرئيس جيسكار والمستشار شميدت مثّل عنصرًا جديدًا ومتغيرًا في العلاقات بين البلدين، وأكد عزم أوربا على تأكيد وجودها ,واثناء مشاوراتهما المتبادلة، سعى الاثنان إلى تعزيز دور أوربا وثقلها الخاص في السياسة الدولية [٦].

ثانياً: التهديد السوفييتي واثره في تطور

العلاقات الفرنسية - الألمانية ١٩٨١ - ١٩٨٤.

فاز فرانسوا ميتران» François Mit-terrand» (١٩١٩-١٩٩٦), على جيسكار ديستان في الانتخابات في ١٠ايار ١٩٨١, بفارق ضئيل في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية، محققًا ٥١,٧٦٪ من الأصوات، ليصبح أول رئيس اشتراكي للجمهورية الفرنسية الخامسة، ومارس ميتران صلاحياته الرئاسية، وفي الانتخابات البرلمانية التي تلت ذلك في حزيران من العام نفسه ، فاز حزب الرئيس ميتران الاشتراكي»PSU» ، في تحالف انتخابي يساري مع الحزب الشيوعي الفرنسي»PCF»، بأغلبية مطلقة[٧].

مثّل وصول ميتران والاشتراكيين إلى أعلى جهاز صنع القرار في الدولة الفرنسية منعطفًا هامًا في السياسة الفرنسية، ومن منظور مقارن مع الدول الصناعية المتقدمة الأخرى، كان التحول الفرنسي نحو اليسار عام ١٩٨١ غير نمطي للاتجاه السائد بين الديمقراطيات الليبرالية الغربية الكبرى، والتي انحرفت بقوة نحو اليمين أيديولوجيًا وفكريًا وسياسيًا في بداية الثمانينات[٨].

بعد ان أصبح ميتران رئيسًا اشتراكيًا في فرنسا أدى ذلك إلى فتور مفاجئ في العلاقات الفرنسية-الألمانية، ودافع الرئيس ميتران بشكل كبير عن إعادة توازن التحالفات الأوربية، بعيدًا عن الحوار الحصري مع ألمانيا، وعقد قممًا مع إسبانيا وإيطاليا وبريطانيا، وكان العداء الشخصي بين الرئيس ميتران و المستشار شميدت قائمًا منذ زمن طويل ، إذ انه طوال سبعينيات القرن الماضي، رفض حزب ميتران الاشتراكي النموذج الديمقراطي الاجتماعي الألماني باعتباره نموذجًا لابد من تجنبه، ورفض الرئيس ميتران تحديدًا التقارب مع الأداء الاقتصادي الألماني والتحديث الاقتصادي الداخلي، ووصلت العلاقات بين الرئيس الفرنسي الجديد والمستشار شميدت إلى أدنى مستوياتها[٩].

أكد الرئيس ميتران التزامه بالمجموعة الأوربية ، لكنه أشار إلى حدوث تحول في النهج الفرنسي تجاه شؤون السوق الأوربية المشتركة ، وطالب بأن يكون النهج الجديد أكثر تعددية ومساواة في التوجه نحو شركائه الأوروبيين الآخرين، مع التقليل من أهمية «المحور» الفرنسي الألماني، وقد تناقض نهج الرئيس ميتران تجاه أوربا بشكل واضح مع نهج سلفه جيسكار ديستان، وقد عززت علاقة الرئيس ديستان الممتازة مع المستشار شميدت علاقة ثنائية ديناميكية، إذ أدى التشاور الشخصي الوثيق بينهما في كثير من الأحيان إلى طرح موقف مشترك في اجتماعات المفوضية الأوروبية كأمر واقع [١٠].

أدى نشر الاتحاد السوفيتي لصواريخ SS-٢٠ عالية الدقة التي استهدفت أوروبا الغربية إلى خلق وضع غير مواتٍ لحلف الناتو على ذلك المستوى، مما أثار مخاوف

من فصل الأسلحة الاستراتيجية الأمريكية عن أوربا ، الأمر الذي دفع الحكومة الألمانية في عام ١٩٨٢ على السعي إلى إعادة التسلح ، وإذا لم يوافق الاتحاد السوفيتي على سحب صواريخ SS-٢٠ الخاصة به، فستواجهها الولايات المتحدة الأمريكية بنشر صواريخ بيرشينغ ٢ وصواريخ كروز الأرضية (GLCMs) في أوروبا بحلول عام ١٩٨٣[١١].

تأثرت طبيعة العلاقات الفرنسية- الألمانية بشكل مباشر بالتزام الرئيس ميتران بدعم قرار الناتو والمقترح الألماني ، ففي ٨ تموز ١٩٨٢، أدلى ميتران بأول تصريح رسمي له مؤيدًا لنشر القوات النووية الأمريكية متوسطة المدى (INF) في أوربا, وتلقت الحكومة الألمانية ذلك التصريح إشارة إيجابية لتطوير العلاقات الثنائية مع فرنسا والذي جاء فيه: «**إذا كنت أدين الحياد، فذلك لأنني أعتقد أن السلام مرتبط بتوازن القوى في العالم ، إن نشر صواريخ إس إس-٢٠ وصواريخ باك فايرز السوفيتية يُخل بذلك التوازن في أوربا، لا أقبل ذلك، وأوافق على ضرورة زيادة قوتنا المسلحة لاستعادة ذلك التوازن**»[١٢].

زار الرئيس الفرنسي في ٢٠ كانون الثاني ١٩٨٣،المانيا الغربية وتحدث الرئيس ميتران أمام البوندستاغ (مجلس النواب الألماني لاتحادي) « BT»، وحث بشدة الألمان على الوقوف وراء قرار الناتو بنشر صواريخ بيرشينج الأمريكية وصواريخ كروز البحرية على الأراضي الألمانية، وانتقد خطاب الرئيس ميتران نظراءه الاشتراكيين في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ، الذين بدى وكأنهم سيتراجعون عن اتفاق نشر الصواريخ النووية متوسطة المدى الأمريكية على أراضي ألمانيا الغربية في حال إعادة انتخابهم، وقبيل الانتخابات البرلمانية في ألمانيا الغربية، والتي ركزت على قرار الصواريخ النووية متوسطة المدى، يُعتقد أن دعم الرئيس ميتران لموقف الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة المستشار الألماني هلموت كول» "Helmut Kohl(١٩٨٢-١٩٩٠) قد ساهم في ترجيح نتائج الانتخابات لصالح اليمين[١٣].

أثار ذلك غضب الاشتراكيين الألمان، الذين اعتبروا تصرفات الرئيس ميتران خيانةً للقضية الاشتراكية، وفي المقابل ، عكس موقف ميتران من قضية الصواريخ متوسطة المدى تحولاً جذرياً في نظرة النخبة السياسية الفرنسية والرأي العام إلى الاتحاد السوفيتي، وكشفت استطلاعات الرأي العام أنه ازدادت النظرة إلى الاتحاد السوفيتي على أنه يُهدد الأمن الفرنسي والغربي[١٤].

سعت المانيا في بداية عام ١٩٨٣ إلى التعاون التكنولوجي الأوربي اثناء تلك المدة، في المقابل خشيت فرنسا من أن يؤدي التركيز الأمريكي على مبادرة الدفاع الاستراتيجي (SDI) وتطوير الدفاعات الباليستية إلى إنشاء ملاذات آمنة خارج أراضي القوى العظمى، مما يجرد الردع

النووي الفرنسي من فعاليته ويزيد من احتمالية اقتصار صراعات القوى الإقليمية على أوربا, إلى جانب استخدام القنوات الدبلوماسية لتثبيط نشر أنظمة الدفاع الباليستية، اقترحت فرنسا تنسيق وتعاون الجهود التكنولوجية الأوربية تحت عنوان برنامج EUREKA (اختصار لوكالة تنسيق الأبحاث الأوروبية) في نيسان ١٩٨٣، من أجل منع استبعاد أوربا من الابتكار التقني[١٥].

على الرغم من تلك السلسلة من المبادرات في تطوير الشراكة الفرنسية - الألمانية، بدأت المشاريع التعاونية في الركود في عام ١٩٨٤ بسبب عاملين رئيسيين، الأول: كان الوضع السياسي الداخلي في فرنسا، إذ أشار تراجع شعبية الاشتراكيين الحاكمين إلى خسارة حكومة الأغلبية في الانتخابات التشريعية ، وأعاق احتمال الهزيمة الانتخابية أي مبادرات كبرى أخرى من جانب باريس, ثانيًا: بدأت مبادرة الدفاع الاستراتيجي تُثبت أنها تُثير الخلافات في العلاقات الفرنسية -الألمانية، ولا سيما بعد أن أرسلت واشنطن مذكرة دبلوماسية إلى حلفائها الالمان في اذار ١٩٨٤، تُحذرهم فيها من التنسيق بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي خارج إطار حلف الشمال الأطلسي[١٦]. اثر ذلك ، انطلقت عملية إعادة إطلاق الحوار الفرنسي الألماني بالقمة الثنائية التي عُقدت في ٢٥ نيسان ١٩٨٤ في باريس ، ردًا على نشر صواريخ إس إس-٢٠ السوفيتية، وشرعت فرنسا وألمانيا في عملية تقارب تطورت إلى تعاون مؤسسي, وأصدرت قمة باريس إعلانًا مشتركًا للتعاون الثنائي في القضايا الأمنية ، وعُقد الاجتماع الأول المقترح لرؤساء الدول مع اجتماع قمة ثنائي دوري يومي ٢١ و٢٢ حزيران ١٩٨٤ بين المستشار الألماني كول والرئيس الفرنسي ميتران، وأسفر عن إنشاء لجنة فرنسية ألمانية مشتركة للدفاع والأمن، وكان من المقرر أن تكون اللجنة تجمعًا رفيع المستوى للمدنيين والعسكريين[١٧].

وفقا لأحد الأعضاء في وزارة الدفاع الفرنسية، كانت اللجنة فعالة في نقل المواقف السياسية لكل حكومة إلى شريكتها، وتطوير فهم للقيود المفروضة على كل شريك، وإنشاء درجة غير مسبوقة من الثقة على جميع المستويات، وكان اجتماع عام ١٩٨٤ مهما لأنه أشار إلى بداية عملية حوار فرنسي ألماني مكثف حول الدفاع والأمن، مما أدى تدريجيا إلى اتخاذ تدابير تعاونية[١٨].

اقترح المستشار الألماني السابق هلموت شميدت في ٢٨ حزيران ١٩٨٤ في البوندستاغ مبادرة اقتصادية وعسكرية هدفت إلى «تعزيز ثقل أوروبا في العالم»، واقترح شميدت دمج القوات التقليدية الألمانية والفرنسية وتحديث الاحتياطيات الألمانية والفرنسية لإنتاج ٣٠ فرقة، وهو ما أكد أنه سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية من تقليص وجود قواتها التقليدية في

أوربا، وسيعزز الركيزة الأوربية في التحالف الأطلسي، وفي مقابل توسيع الردع الفرنسي ليشمل جارتها، وعلى الرغم من الخطاب الرئيس ميتران الذي أكد على المصير المشترك لفرنسا وألمانيا داخل أوربا والحاجة إلى تضامن دفاعي ثنائي، كان رد الفعل السياسي الفرنسي على تلك المبادرة ضئيلاً [١٩].

في اجتماع القمة الفرنسي الألماني الذي عقد في يومي ٢٧ و٢٨ شباط ١٩٨٥، أدلى الرئيس ميتران بآخر بيان رئيسي له حول السياسة الخارجية قبل الانتخابات التي حلت الحكومة الاشتراكية، وأشار البيان إلى تحول طفيف في السياسة الأمنية الفرنسية، واعتبرته ألمانيا الغربية تطورًا مهمًا في مسار العلاقات الفرنسية الألمانية، وقد تم الإعلان عن ذلك البيان، الذي صدر قبل وقت قصير من الانتخابات التشريعية في فرنسا، باعتباره بداية تحول في سياسة الدفاع الفرنسية، ومن خلال وعده بالتشاور مع مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية قبل استخدام الأسلحة النووية الفرنسية (قصيرة المدى) على الأراضي الألمانية في حالة الأزمات، كان ميتران يقدم تنازلاً لحساسيات حليفه الأوربي الرئيسي، وهو ما يخاطر بتقليص تصور الاستقلال الفرنسي إلى حد ما, وأشار الرئيس ميتران في البيان «**في الحدود التي تفرض قرارات سريعة للغاية، يعلن رئيس الجمهورية تعيين مستشار لجمهورية ألمانيا الاتحادية من أجل توظيف الأسلحة الاستراتيجية الفرنسية على أراضي ألمانيا**»[٢٠].

ثالثاً: التعاون السياسي والأمني واثره في توطيد العلاقات الثنائية ١٩٨٥ - ١٩٨٨.

عدت قضية الأسلحة النووية العابرة للقارات الفرنسية (TNF) قضية حساسة بالنسبة للحكومة الألمانية ، فنظرًا لمدى تلك الأسلحة، مثل بلوتون (١٢٠ كم)، والمشاكل اللوجستية التي ينطوي عليها نقلها إلى أقصى الشرق قدر الإمكان، فإن أي إطلاق فرنسي لها سيقع بالضرر على أراضي ألمانيا الغربية، وعزز ذلك الوضع الاعتقاد بأن القوات النووية الفرنسية ذات قيمة ردع وطنية بالدرجة الأولى، وليس دورًا في حلف الناتو، وهكذا، رأت جمهورية ألمانيا الاتحادية أنها أدت دور الحاجز بالنسبة لفرنسا، إذ تُشكل «منطقة عازلة» يمكن لفرنسا إطلاق الأسلحة النووية العابرة للقارات منها إذا هدد الجيش السوفيتي الحدود الفرنسية[٢١].

سعت الحكومة الاشتراكية في عهد الرئيس ميتران إلى تحسين علاقاتها مع المانيا منذ بداية عام ١٩٨٥ ، ولا سيما فيما يتعلق بالأسلحة النووية العابرة للقارات، وابدت الحكومة الاشتراكية الفرنسية استعدادها إلى زيادة مدى مكونات الأسلحة النووية العابرة للقارات التي تُطلق من الأرض ومن الجو بشكل كبير، ونتيجة لذلك، أشار الرئيس ميتران في شباط ١٩٨٥ إلى أن فرنسا ستتشاور مع جمهورية ألمانيا

الاتحادية بشأن استخدام الأسلحة النووية التكتيكية ، وخلال عام ١٩٨٦، بدأ رئيس الوزراء جاك شيراك» Jacques Chirac»(١٩٨٦-١٩٨٨) بتحدي الدور الرادع الصارم الذي أسنده الرئيس ميتران لسلاح TNF، وأدلى بتصريحات أوحت بأنه يُفضل دورًا أكثر مرونة وتنوعًا للأسلحة النووية التكتيكية الفرنسية[٢٢].

ألمح رئيس الوزراء شيراك في خطاب ألقاه في ١٢ ايلول ١٩٨٦ في المعهد الأول للدراسات العليا للدفاع الوطني بالعاصمة الفرنسية باريس ، إلى دعمه لتطبيق الأسلحة النووية التكتيكية الفرنسية في ساحة المعركة، بل أشار أيضاً إلى أن العقيدة الاستراتيجية الفرنسية قد تغيرت بالفعل لتعكس ذلك التطبيق الجديد، وأشار إلى استعداد فرنسا لتوسيع نطاق الردع النووي ليشمل حليفها الألماني الغربي، وأنه في حال وقوع عدوان على جمهورية ألمانيا الاتحادية، سيكون الدعم الفرنسي فوريًا ودون تحفظ، وأن الأسلحة النووية الفرنسية ستشارك في المعركة الأمامية في أوربا، وبذلك لم تعد ألمانيا منطقة عازلة للدفاع عن فرنسا[٢٣].

رد الرئيس ميتران على تصريحات رئيس الوزراء شيراك مؤكدًا مواقفه بشأن نزع السلاح، ومبادئ الردع النووي الفرنسي، وحدود التعاون الأمني الفرنسي الألماني، علاوة على ذلك، أكد الرئيس الفرنسي أن حلف شمال الأطلسي وحده هو القادر على توفير ردع كافي لحماية المانيا ، وعلاوة على ذلك، أكد الرئيس ميتران أنه وحده كرئيس يستطيع أن يحدد متى تتعرض المصالح الحيوية لفرنسا للتهديد، مؤكداً على السيطرة الرئاسية على الترسانة النووية وتحديد الاستراتيجية الفرنسية، في مواجهة تأكيد شيراك على أن الدفاع الفرنسي عن جاره سيكون فورياً ودون تحفظ، وأخيراً، أقر الرئيس ميتران بوجود حدود لمدى التعاون الأمني الفرنسي الألماني، مؤكداً أن القرار الفرنسي باستخدام الأسلحة النووية لن يكون كافياً[٢٤].

أعقب التدريب المشترك في ٢٤ أيلول ١٩٨٧ إعلان الرئيس ميتران والمستشار الألماني هلموت كول الذي نص على إنشاء مجلس دفاع فرنسي ألماني، يتضمن اجتماعات ثنائية على المستوى الوزاري ، والذي عد خطوة هامة ارتقت بمستوى لجنة الدفاع المشكلة في عام ١٩٨٢، وتبع ذلك توقيع بروتوكول لمجلس الأمن والدفاع الفرنسي الألماني، في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٨، وصُدِّق عليه في ١ كانون الأول ١٩٨٨، وتألف مجلس الدفاع من رؤساء الحكومات والدول، فضلاً عن وزيري الخارجية والدفاع، وتكمن أهمية المجلس في أنه يُوفر إطارًا استشاريًا للمناقشات الثنائية نحو مفاهيم مشتركة في سياسات الأمن والدفاع، أي أنه وفر نهجًا مشتركًا للأمن [٢٥].

أن جهود رئيس الوزراء شيراك لتوجيه السياسة الخارجية الفرنسية كانت محدودة بسبب عدد من العوامل، من

بينها استمرار ولاء الشخصيات المرموقة التي تتعامل مع الشؤون الأوربية والسياسة الدفاعية للرئيس، مما مكّن الرئيس ميتران من التغلب، إلى حد ما، على التهريب الممنهج للمعلومات الدبلوماسية بعيدًا عن قصر الإليزيه، فضلاً عن أدركت حكومات ودبلوماسيو أهم حلفاء فرنسا الحاجة المستمرة لإشراك الرئيس ميتران في القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية الفرنسية، وبذلك فضّلت حكومة ألمانيا الغربية علانية التعامل مع الرئيس ميتران على رئيس الوزراء شيراك في قضايا السياسة الخارجية، وهكذا تمكن الرئيس ميتران من الحفاظ على هامش نفوذ مهم في الشؤون الخارجية والدفاع[٢٦].

رابعاً: موقف فرنسا من انهيار جدار برلين عام ١٩٨٩.

شكل انهيار جدار برلين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩ إحدى أبرز النقاط التي قادت نحو سقوط الاتحاد السوفيتي وانهيار الأنظمة الشيوعية بدول أوربا الشرقية، ونتج عنه انعقاد قمة مالطا بين يومي ٢ و٣ كانون الأول ١٩٨٩[٢٧].

إن مكانة فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ورادعها النووي، جميعها منحت بقايا من مكانة القوة العظمى، التي غرسها صانعو السياسات الفرنسيون بجد ، بينما كانت ألمانيا ممنوعة دستوريًا من نشر قوات خارج منطقة الناتو، لكنها طورت سياسة خارجية ثابتة كمقياس لالتزامها بالتحالف الغربي، وقد اختبرت الأحداث التي أدت إلى توحيد ألمانيا وتداعياتها بشدة تماسك العلاقات الفرنسية- الألمانية ، وعلى الرغم من أن السياسة الخارجية الفرنسية قد دعمت رسميًا هدف توحيد ألمانيا ، إلا أن ساستها ومسؤوليها لم يكونوا مستعدين للتطور السريع للأحداث من نهاية عام ١٩٨٩ [٢٨].

إن التصميم الذي أظهره هلموت كول نفسه على استغلال قضية التوحيد لتحقيق أقصى منفعة سياسية قد غير سمعته القيادية، وتمثلت مساهمة كول الرئيسية في التاريخ في سعيه الحاسم لتحقيق هدف التوحيد منذ وقت مبكر ومهما كانت التكاليف، وفي الواقع، لم يسلك توحيد ألمانيا المسار الموضح في خطة النقاط العشر، ولكن ذلك العمل، باعتباره تطوعًا سياسيًا، كان بلا شك مهمًا في ربط اسم كول بالعملية التاريخية للتوحيد، لم يؤمن أحدٌ من المعنيين بالسياسة الخارجية الفرنسية بإمكانية توحيد ألمانيا في عام ١٩٨٩، ولم تتضمن الخيارات المختلفة التي صاغها مستشارو السياسة الخارجية التوحيد حتى اواخر عام ١٩٨٩[٢٩]

أثارت الأحداث الثورية عام ١٩٨٩ تساؤلات حول ذلك التقسيم ثنائي القطب بشكل مفاجئ، وفسرت سرعة الأحداث جزئيًا الشعور بعدم الواقعية المحيط بالزخم الذي بلغ ذروته في توحيد ألمانيا ، منذ

لحظة سقوط جدار برلين في ٩ تشرين الثاني ١٩٨٩، وبدا المستشار الألماني كول على الفور وكأنه يغتنم فرصة توحيد ألمانيا المحتمل، وقدم المستشار الألماني برنامجًا جريئًا للتوحيد - يُعرف باسم خطة النقاط العشر - ، وأثارت خطة كول حفيظة العديد من حلفاء ألمانيا التقليديين، ولا سيما الفرنسيين، فقد كانت خطة النقاط العشر للتوحيد مبادرة شخصية؛ لم تتم مناقشتها مع القادة البريطانيين أو الفرنسيين[٣٠].

كانت التحفظات الفرنسية الأولية على منظور توحيد ألمانيا مشتركة على نطاق واسع في جميع أنحاء أوربا، فيما كانت معارضة خطة كول من الحلفاء المقربين مثل الرئيس ميتران ترجع جزئيًا إلى عدم التشاور، ولكن الخطة لم تذكر أيضًا المنتصرين الأربعة في الحرب، الذين كانت لديهم مسؤوليات قانونية مستمرة فيما يتعلق بألمانيا، ولا سيما قواتهم المتمركزة في برلين، وكانت خطة المستشار كول غامضة بشكل متعمد بشأن الحدود [٣١].

الخاتمة

١-كانت المصالحة الفرنسية الألمانية شرطًا أساسيًا لسلام أوربي دائم ولإعادة بناء الرخاء الألماني ، إلا أن القادة الفرنسيين والألمان طوروا مع مرور الوقت علاقة فعّالة وشخصية للغاية ، ولكن كان هناك تقارب في وضع المصالحة الفرنسية الألمانية في قلب التعاون الأوربي لاعتبارات أمنية مهمة .

٢-أن الشؤون الأوربية الفعلية لم تحظ باهتمام كبير خلال السنوات القليلة الأولى من رئاسة ميتران، فقد كانت الأولوية الاشتراكية القصوى هي الإصلاح الاقتصادي المحلي، وأثرت تلك الإصلاحات على العلاقات الثنائية ، وأدى تحقيق الترابط الثنائي والمواقف المشتركة بشأن قضايا المجتمع إلى توثيق الروابط مع ألمانيا، كما أن توثيق العلاقات الثنائية كان جزئيًا نتيجة لفشل محاولة الرئيس ميتران في بناء علاقات أوثق مع بريطانيا .

٣-بعد أن ثبت عدم جدوى سياسة الرئيس ميتران الأولية للإصلاحات الاقتصادية، قررت فرنسا تغيير الاستراتيجية ، وتزامن ذلك التحول في السياسة الاقتصادية مع الأزمة التي أحدثها قرار الناتو ردًا على نشر الصواريخ السوفيتية في أوربا، وظهر نهج جديد لعلاقة فرنسا مع ألمانيا ، ركز على تجديد التحالف الثنائي وتكثيف التعاون الأمني الفرنسي الألماني، وقد أشار إلى التحول الفرنسي خطاب ميتران في البوندستاغ الألماني الغربي، وإنشاء لجنة الأمن الفرنسية الألمانية، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في الجهود المبذولة تجاه جارتها، إلا أن فرنسا كانت مقيدة بحتمية الاستقلال في السياسة الخارجية، والحاجة إلى الحفاظ على الإجماع الداخلي بشأن القضايا الأمنية.

٤-خطت جمهورية ألمانيا الاتحادية وفرنسا أولى خطواتهما نحو الاستقلال

السياسي والعسكري لأوربا، بعد تشكيل مجلس دفاع فرنسي ألماني في عام ١٩٨٨، وتشُكّيل لواء فرنسي ألماني ، على الرغم من أن ذلك الاستقلال كان لا يزال مُقيّدًا بشدة بسبب الحرب الباردة، ولن يتمكن من فرض نفسه إلا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وإعادة توحيد ألمانيا .

الهوامش

(1) Alistair Cole, Franco-German relationship, Routledge ,New York, 2014,p.31.

(2) Don Cook ,The Men and History ,New Uork ,1981.

(3) Wichard Woyke , Frankreichs Außenpolitik von de Gaulle bis Mitterrand ,Springer Fachmedien Wiesbaden, Opladen ,1987,p.92.

(4) Rogelia Pastor-Castroand and John W. Young , The Paris Embassy British Ambassadors and Anglo–French Relations 1944–1979, London,2013,p.196.

(5) Wichard Woyke ,Op. Cit.,p. 97.

(٦) أدان البيان الفرنسي الألماني الصادر في ٥ شباط ١٩٨٠، عقب اختتام المشاورات الفرنسية الألمانية الخامسة والثلاثين، الغزو السوفيتي لأفغانستان، ودعا الاتحاد السوفيتي إلى سحب قواته, وفي ظل تدهور العلاقات بين شرق أوربا وغربها، أكد البيان ولاء الدولتين لحلف الشمال الأطلسي. للمزيد ينظر : Ibid,pp.٩٩-١٠١.

(7) Andrew Knapp and Vincent Wright, The Government and Politics of France , London,2006,P.73.

(8) George Ross ,The Mitterrand Experiment: Continuity and Change in Modern France ,Polity Press, Cambridge,1987,p.4.

(9) Pierre Lellouche ,France and the Euromissiles , The Limits of Immunity ,Foreign Affairs ,New York ,1984,p.327.

(10) William E . Paterson ,Britain , France, West Germany and the Development of the European community,» in Politics in Western ,Longman Publisher, London,1990,p.187. ,

(11) John Baylis ,NATO strategy: the case for a new strategic concept ,International Affairs ,London ,1988,p.44.

(12) Ibid,p.45.

(13) David G. Haglund , Alliance within the Alliance? Franco-German Military Co-operation and the European Pillar of Defense ,Westview Press ,Boulder,1991,p.74.

,

(١٤) وذلك بعد سلسلة من الأحداث شملت غزو أفغانستان، وفرض الأحكام العرفية في بولندا، وحادثة الخطوط الجوية الكورية. للمزيد ينظر : Ibid,pp.74-75.

(15) Andrew Moravcsik ,» Negotiating the Single European Act,» The New European Community - Decisionmaking and Institutional Change, Westview Press ,Boulder,1991,p.56.

,

(16) Ibid,p.57.

(17) Marina Louise Caparini ,The Politics of Franco-German Relations 1981-1993, (Thesis), University of Calgary, Canada,1993,p.90.

(18) Ibid,p.91.

(19) David G. Haglund, Op. Cit.,p.67.

(20) Ibid,p.68.

(21) Robert Grant ,The Future of Deterrence: NATO Nuclear Forces After INF, Westview Press, Boulder ,1989,p.89.

(22) Ibid,p.90.

(23) Marina Louise Caparini , Op. Cit.,p.110.

(24) Ibid,p.112.

(25) Jolyon Howorth , Defence and Dissent in Contemporary France ,St. Martin›s Press,London,1990,p.104.

(26) Marina Louise Caparini , Op. Cit.,p.120.

(٢٧) الذي جمع القائد السوفيتي ميخائيل غورباتشوف ونظيره الأميركي الرئيس جورج بوش الأب للتشاور حول مستقبل أوروبا وإمكانية وضع حد للحرب الباردة ، وعّد العديد من الخبراء قمة مالطا الحدث الرئيسي الذي أنهى الحرب الباردة بشكل رسمي، وهو ما أعلن عنه غورباتشوف في القمة عن نهاية حقبة الحرب الباردة, ودخول العالم بحقبة جديدة أكثر سلمية، وقدم غورباتشوف وعوداً لنظيره الأميركي بعدم جر الاتحاد السوفيتي بأي نوع من الحروب ضد الولايات المتحدة الأميركية مستقبلاً . للمزيد ينظر :

Tzvetan Todorov ,The Fall of the Berlin Wall in History ,Salmagundi magazine ,No. 164/165 , Winter 2010,pp.44-49.

(28) Alistair Cole , Op. Cit.,p.35.

(29) Ibid,p.36.

(30) Tzvetan Todorov, Op. Cit.,p.52.

(٣١) بدى أنها تشكك في حدود أودر-نيسه مع بولندا، وهو غموض لم يتضح إلا بعد انتخابات ألمانيا الشرقية في اذار ١٩٩٠ ، إن رفض كول تحديد الحدود أودر-نيسه التي مثلت الحدود النهائية بين ألمانيا وبولندا يعني ضمناً أن دولة ألمانية موحدة جديدة قد يكون لها مطالب على أجزاء من الأراضي البولندية الحالية. للمزيد ينظر :Alistair Cole , Op. Cit.,p: ٣٦.

المصادر :

1- Alistair Cole, Franco-German relationship, Routledge ,New York, 2014.

2- Don Cook ,The Men and History ,New Uork ,1981.

3- Wichard Woyke , Frankreichs Außenpolitik von de Gaulle bis Mitterrand ,Springer Fachmedien Wiesbaden, Opladen ,1987.

4- Rogelia Pastor-Castroand and John W. Young , The Paris Embassy British Ambassadors and Anglo–French Relations 1944–1979, London,2013.

5- Andrew Knapp and Vincent Wright, The Government and Politics of France , London,2006.

6- George Ross ,The Mitterrand Experiment: Continuity and Change in Modern France ,Polity Press, Cambridge,1987.

7- Pierre Lellouche ,France and the Euromissiles , The Limits of Immunity ,Foreign Affairs ,New York ,1984.

8- William E . Paterson ,Britain , France, West Germany and the Development of the European community," in Politics in Western ,Longman Publisher, London,1990.

9- John Baylis ,NATO strategy: the case for a new strategic concept ,International Affairs ,London ,1988.

10- David G. Haglund , Alliance within the Alliance? Franco-German Military Cooperation and the European Pillar of Defense ,Westview Press ,Boulder,1991.

11- Andrew Moravcsik ," Negotiating the Single European Act," The New European Community - Decisionmaking and Institutional Change, Westview Press ,Boulder,1991.

12- Marina Louise Caparini ,The Politics of Franco-German Relations 1981-1993, (Thesis), University of Calgary, Canada,1993

13- Robert Grant ,The Future of Deterrence: NATO Nuclear Forces After INF, Westview Press, Boulder ,1989.

14- Jolyon Howorth , Defence and Dissent in Contemporary France ,St. Martin's Press,London,1990.

15- Tzvetan Todorov ,The Fall of the Berlin Wall in History ,Salmagundi magazine ,No. 164/165 , Winter 2010.